مُلاحظات حول
تحديات الأمن الاقتصادي في دولة الكويت

د. رياض بن جليلي

API/WPS 1014

عنوان المراسلة:

د. رياض بن جليلي، المعهد العربي للتخطيط، ص.ب 5834 الصفاة 13059 الكويت،

تليفون: (965)24843130 ، فاكس: (965)24842935، البريد الالكتروني : riadh@api.org.kw

مُلاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في دولة الكويت

تقدم هذه الورقة عرضاً موجزاً لمفهوم الأمن الإنساني، واستعراضاً لتحديات الأمن الإنساني في دول المنطقة العربية التي أوردها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، كما تتطرق بإيجاز كذلك إلى أهم العوامل المؤثرة على الأمن الاقتصادي في دولة الكويت مع التركيز على عنصري الثروة النفطية والأمن الغذائي.

Notes on Challenges of the Economic Security in the State of Kuwait

This paper provides a brief overview of the concept of human security, and a review of the challenges of human security in the Arab countries. It also exposes briefly the most important factors affecting the economic security of the State of Kuwait, with a focus on the elements related to the oil wealth and food security.

المحتويات

أولاً– مقدمــة

تقدم هذه الورقة عرضاً موجزاً لمفهوم الأمن الإنساني، واستعراضاً لتحديات الأمن الإنساني في دول المنطقة العربية التي أوردها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 . وفي الجزء الثالث من الورقة، يتم التطرق بإيجاز كذلك إلى أهم العوامل المؤثرة على الأمن الاقتصادي في دولة الكويت مع التركيز على عنصري الثروة النفطية والأمن الغذائي .

ثانياً – مفهوم الأمن الإنساني

مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم التي استحدثت في ضوء تطورات البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. فأول من استعمل الأمن الإنساني كمفهوم ذو معنى خاص كان تقرير التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 حيث وقع تعريف الأمن الإنساني بالتحرر من الخوف والعوز. وقد قام التقرير بالتمييز بين سبعة أشكال من الأمن الإنساني: الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والجماعي، والسياسي.

وتستند فكرة الأمن الإنساني أو البشري إلى أن تحقيق أمن الإنساني أو الفرد يجب أن يكون هو محور السياسة القومية والعالمية وبالتالي فإن أمن الأفراد هو أساس تحقيق الأمن العالمي. وبذلك تعتبر هذه الفكرة تحدّياً للفكر التقليدي القائم على أن أمن الدولة هو المحور الرئيسي والأساس الذي تهدف أي سياسة أو ترتيبات أمنية إلى تحقيقه.

وقد تبنّت العديد من المنظمات الدولية هذه الفكرة وجعلت مفهوم الأمن البشري ركيزة لأنشطتها، كما قامت بعض الدول بإتباع مبادرة كندا والترويج في اعتمادها على هذا المفهوم كأحد ركائز سياستهما الخارجية. ففي هذا السياق أسست اليابان سنة 1999 صندوقاً ائتمانياً لضمان الأمن البشري تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة[1] مما أدى إلى إنشاء مفوضية الأمن البشري سنة 2001 . وفي نفس السنة شرعت المفوضية، بقيادة ساداكو أوغاتا وأمارتيا سن، في صياغة توافق آراء جديدة بشأن التهديدات الأمنية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة في القرن الحادي والعشرين. وأقرّت المفوضية في تقريرها الحادي في سنة 2003،

[1] Trust Fund for Human Security.

المعنون "الأمن البشري الآن: حماية الناس وتمكينهم" بأن هذه التحديات أصبحت أكثر تعقيداً. وقد جاء في المحور الأول للتقرير تعريف الأمن البشري بأنه:

"حماية الجوهر الأساسي لكل حياة بشرية بسبل تعزز الحريات البشرية وتحقيق الذات. ويعني الأمن البشري حماية الحريات الأساسية التي هي جوهر الحياة. ويعنى حماية الأشخاص من التهديدات والأوضاع الخطيرة والمنتشرة. كما يعني الأمن البشري. . . إنشاء نظم سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية توفر معاً للأشخاص لبنات أسباب الرزق للبقاء على الحياة والكرامة".

ويقترح تايلر أوين (2004) ما يسميه التعريف المتدرج لمفهوم الأمن البشري:

"إن الأمن البشري هو حماية النواة الحيّة لكل البشر من المخاطر الحرجة والمضرّة سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو غذائية أو شخصية أو سياسية".

ويتطلب تحقيق والنهوض بالأمن الإنساني مؤسسات قوية وثابتة. ومن بين هذه المؤسسات، تتطلع الحكومات بدور أولي إذ توفر نظاماً يستند إلى القواعد حيث تدعم العلاقات المجتمعية بعضها بعضاً وتتسم بالانسجام والمسؤولية. وعندما تكون مؤسسات الحكومة ضعيفة أو مهدّدة، يدعو مفهوم الأمن الإنساني إلى معالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف هذه كما يساهم في بلورة ردود مناسبة من حيث التوقيت ومحددة الهدف وفعّالة تنمي من قدرة الحكومات والشعوب على التكيّف. وفي هذا السياق، فإن الأمن الإنساني، من خلال معالجة الجوانب المتنوعة لانعدام الأمن والتركيز على الأدوار المناطة بالأفراد والجماعات والحكومات، يوفّر إطاراً تحليلياً يسمح بإقامة عقد اجتماعي وشراكة حقيقية بين الحكومات والمواطنين تعتمد على ركائز للحماية والتمكين تدعم بعضها البعض.

في اتساق مع هذا التعريف للأمن الإنساني وبالاعتماد عليه، تناول تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أهم التحديات التي تواجهها التنمية البشرية في المنطقة العربية. وقد أوضح التقرير أن أمن المواطن العربي لا يهدده النزاعات والاضطرابات والحروب الأهلية وحسب، فمصادر التهديد تشمل أيضاً التدهور البيئي، والتمييز، والبطالة، والفقر، وطمس الحريات المرتبطة بالمعرفة والمشاركة السياسية. ولن تتمكن شعوب المنطقة العربية من تحقيق التقدم في مجال التنمية البشرية إلا إذا تمت معالجة هذه التهديدات بصورة شاملة

ومتكاملة. وفي هذا الصدد، يقدّم مفهوم أمن الإنسان سبيلاً لإعادة توجيه السياسة التنموية نحو المجالات ذات التأثير الأكبر في رفاه الإنسان بمعنى قدرته على العيش بأمان وتحقيق قدراته الكامنة.

وتتمثل أولى مهام استراتيجية الأمن الإنساني في الدول العربية في التركيز على معالجة التهديدات الآنف ذكرها بالنسبة للمواطن العربي، وهي تهديدات تمثّل تحديات حقيقية لأمن الدول المعنية. أما المهمة الثانية فتتمثل في تحديد الرؤية، بمعنى الثوابت والمبادئ والأهداف الجوهرية التي من شأنها أن تنهض بالأمن الإنساني وتنير سبيل المستقبل أمام المواطن العربي.

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى الاختلافات القائمة بين الدول العربية من حيث الخصائص الجغرافية والموارد الطبيعية والتركيبة السكانية والمقومات الثقافية والاجتماعية وما لهذه الاختلافات من أثر كبير في رصد مقومات الأمن الإنساني ومحدداته الداخلية والخارجية. ولذلك نجد أن هناك خصائص محددة للأمن الإنساني لدولة الكويت، تتميز اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً عن الدول العربية الأخرى، وإن كانت تشترك مع عدد منها في بعض هذه الخصائص لأسباب وعوامل إقليمية وثقافية متعددة.

ثالثاً– تحديات الأمن الإنساني في دول المنطقة العربية

بالنظر إلى المعطيات الإحصائية المتوفرة رغم محدوديتها، والحقائق رغم عدم دقتها والتحديات التي تواجه المنطقة العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر مباشرة في أمن المواطن العربي، يتبيّن ما يلي[(2)]:

- وجود اختلالات في تخصيص الموارد في المستويين الوطني والإقليمي غير محفّزة لرفع مستوى الإنتاجية ومعطّلة للتنمية ولتحقيق رفاه المواطن على المدى البعيد. ومن أهم وأخطر تداعيات هذه الاختلالات، تفشي ظاهرة الفقر التي تعتبر انتهاكاً صريحاً لأمن الإنسان. ففي عقد الألفين، حوالي 40% من إجمالي سكان الدول العربية ذات الدخل المتوسط يقعون تحت خط الفقر الدولي أي ما يوازي 2.7 دولار للفرد بالمكافئ الشرائي للدولار، مقارنة بحوالي 51% من إجمالي سكان الدول العربية ذات الدخل المنخفض.

[(2)] لمزيد من التوضيحات أنظر تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، و علي عبدالقادر علي، 2010.

- تزايد لنسب البطالة وتراجعاً في مستويات الأجور الحقيقية، مما أثّر سلباً في تحقيق قدرات المواطن الكامنة. وتوضح المعلومات المتاحة أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية، البالغ حوالي 14% من القوى العاملة لعام 2007، يمثّل أكثر من ضعف مستوى البطالة في العالم. كما بلغ متوسط معدل البطالة في أوساط الشباب في الدول العربية 30% من إجمالي القوى العاملة الشابة مقارنة بحوالي 14% للعالم، وبذلك تعتبر بطالة الشباب من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي في معظم الدول العربية.
- تخلّي الدولة عن تأمين الحاجات الأساسية جرّاء سياسات التعديل الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المعتمدة من طرف معظم الدول العربية في غضون نهاية الثمانينات من القرن الماضي. وتتفاوت الدول العربية فيما يتعلق بتطور شبكات الأمان الاجتماعي النظامية، والتي تقدم الدعم المباشر ودعم ضروريات الحياة والتشغيل، من تلك التي تشابه الشبكات الاجتماعية في دول الرفاه المتقدمة، وهي دول الخليج النفطية، إلى تلك التي لا تزال تعتمد على الترتيبات التقليدية. وعموماً تعاني شبكات الأمان الاجتماعي النظامية في الدول العربية ذات الدخل المتوسط من نقص الحماية ضد المخاطر، وعدم المساواة بين الأفراد، ومحدودية التغطية، وضعف مستوى الاستفادة، وعدم كفاءة الإدارة وعدم استدامة التمويل.
- تعتبر الدولة المدنية التي تحكمها القوانين والقادرة على إعادة المجتمع للفعل السياسي والشأن العام الضامن الأفضل والأقوى لأمن الإنسان. أما في المنطقة العربية فإن الدول بعيدة عن الالتزام بهذا النموذج، الأمر الذي حال دون تطوير الحكم الرشيد ومؤسسات التمثيل القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافة الفئات الاجتماعية. فقد تناولت الدساتير العربية في مواد عديدة المبادئ العامة المتعلقة بالحقوق والحريات العامة للأفراد باعتبارها من المقومات الأساسية للمجتمع، إلا أن معظم تلك الدساتير أدرجت أسس وعناصر تقييد الحقوق والحريات العامة دون وضع ضوابط صارمة وآليات وطنية لمراقبة كيفية احترامها من قبل المؤسسات الرسمية التي يوكّل إليها تنفيذ تلك القيود بإسم حماية الأمن القومي للدولة. ومن المعروف أن المواطن العربي يعاني من التفسير الواسع للقيود القانونية المفروضة على حقوقه وحرياته الأساسية وبالتالي من فقدان الأمن السياسي.

رابعاً – أهم العوامل المؤثرة على الأمن الاقتصادي في دولة الكويت: النفط والأمن الغذائي

يتميّز الأمن على النطاق الوطني بعدّة سمات هي بمثابة الخصائص المميزة لمفهومه ليصبح الأسلوب الأمثل لتأمين كيان الدولة، والمجتمع، والمواطن، والحفاظ على سلامة وسيادة الوطن واستمراريته. تعبّر هذه السمات عن الخصائص الإقليمية الجيوسياسية التي تجعل من الأمن الوطني نتاج للتفاعل بين مكوناته المحلية والإقليمية والدولية. فالعوامل المحلية تتعلق بحماية المجتمع والأفراد داخل المجتمع من التهديدات الداخلية المؤثّرة في الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، والتي تتعارض مع المشروع الاجتماعي والثقافي والنظام السياسي القائم. أما العوامل الإقليمية فهي ذات الصلة بعلاقة الدولة مع الدول الأخرى في الإقليم الذي تنتمي إليه (دول الجوار الجغرافي). وتعبّر العوامل الدولية عن العلاقات التي تربط الدولة بالمحيط الدولي وعن طبيعة تحالفاتها مع الآخرين.

لذلك فإن مفهوم الأمن على النطاق الوطني يتجه إلى قواعد التكامل الإقليمي والدولي النابعة أصلاً من خصائص الإقليم الجغرافية السياسية[3] من موقع، وظواهر جغرافية، وطبيعة أرض، ومجتمع، وموارد.

تقع دولة الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدّها من الشرق، ويحدّها من الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الشمال والغرب جمهورية العراق. وهي بحكم موقعها تعتبر منفذاً طبيعياً لشمال شرق الجزيرة العربية. وتمثّل البيئة الصحراوية في الكويت ما لا يقل عن 90% من إجمالي مساحة البلاد التي تبلغ حوالي 18 ألف كيلومتر مربع. فجغرافيا دولة الكويت مثلها مثل دول الخليج العربية، تتسم بخاصيتين طبيعيتين، وهما الثروة النفطية وقلة الأراضي الزراعية.

تحتوي منطقة الشرق الأوسط على أهم احتياطات مثبتة للنفط (أنظر جدول 1). وقد كان لذلك تأثير إيجابي وسلبي في نفس الوقت على الأمن الإنساني بالمنطقة ككل وبالكويت بالخصوص.

---

[3] يقع التمييز عادة بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتك، بحيث تعنى الأولى بتحليل البيئة الجغرافية للدولة وتقديم كل المعطيات الموضوعية، أما الجيوبوليتك فتركّز على دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية، أي أن الجيوبوليتك ميدانها البيئة الدولية من حيث الموارد والثروات والمجالات الحيوية التي تشكل عناصر أساسية لقوة الدولة واستمرارية وجودها كطرف فاعل في البيئة الإقليمية أو الدولية المحيطة بها.

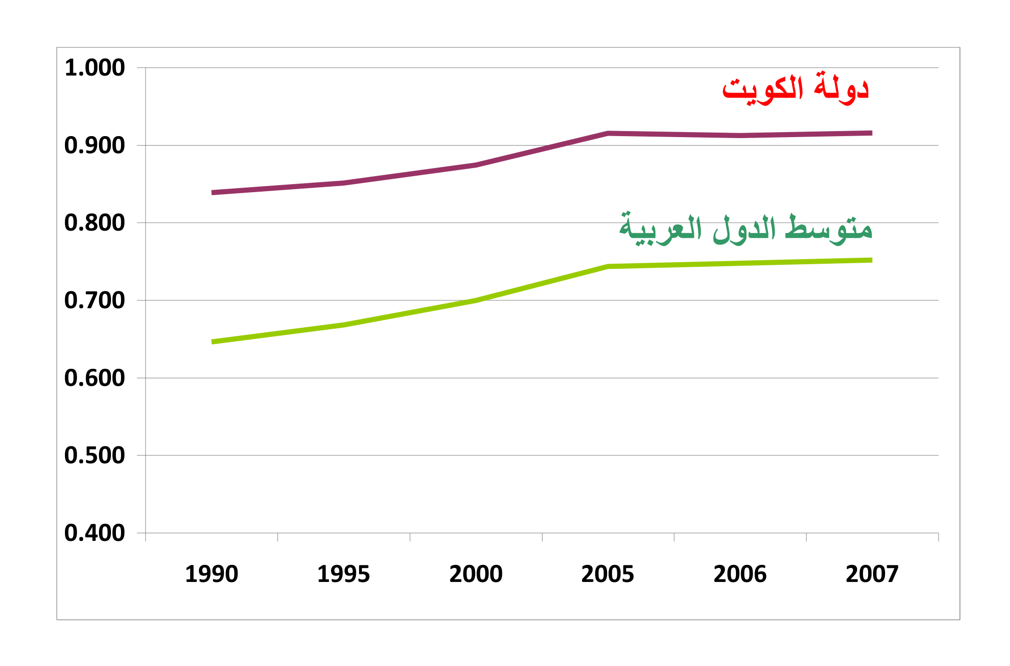
جدول (1): احتياطات النفط، نهاية سنة 2008

البلد	احتياطات (ألف مليون برميل)	الحصة من مجموع احتياطات العالم (نسبة مئوية)	نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج (السنوات)
السعودية	264.1	21	66.5
إيران	137.6	10.9	86.9
العراق	115	9.1	أكثر من 100
الكويت	101.5	8.1	99.6
الإمارات	97.8	7.8	89.7
مجموع دول الشرق الأوسط	754.1	59.9	78.6

المصدر: British Petroleum, 2009 .

وأكثر المنافع جلاء هو الرخاء المادي. فقد تمكنت كل دول الخليج العربية وعلى رأسهم دولة الكويت من المحافظة على مستويات متقدمة من التنمية البشرية. وأوضح مؤشر التنمية البشرية، منذ إنشائه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، أن الكويت تقع في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة (أنظر شكل 1). فقد بلغ دليل التنمية البشرية الخاص بالكويت 0.916 سنة 2007، وجاء ترتيبها 31 من أصل 182 بلداً للعام نفسه.

شكل (1): اتجاهات مؤشر التنمية البشرية



إلا أن للثروة النفطية تداعيات كبيرة على أمن المنطقة ككل من حيث أهميتها الجيوبوليتكية. ويتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية[4] تحت عنوان "الاتجاهات العالمية 2025: عالم متحول"[5] أن تشهد السنوات الخمس عشرة القادمة صراعاً محتدماً على الطاقة نظراً لتغير موازين القوى العالمية ولاعتماد كثير من الدول في صعودها على القوى الاقتصادية، ومن ثم فإنها تحتاج لتأمين احتياجاتها من الطاقة.

ويشير التقرير إلى أنه بقدوم عام 2025، سيكون العالم في منتصف مرحلة التحول في كل أشكال الطاقة ومصادرها، وأن الدول المنتجة للطاقة خارج منظمة الأوبك لن تظل قادرة على توفير الاحتياجات العالمية من الطاقة، ولكن دولاً ستة فقط هي السعودية، وإيران، والكويت، والإمارات، والعراق، وروسيا، من المرجح أن توفر حوالي 40% من الاحتياجات النفطية خلال عام 2025 (National Intelligence Council, 2008).

وفي محاولة لدراسة العلاقة بين النفط والصراع الدولي ودفعة الدول المتنافسة على موارد الطاقة في العالم لتبني سياسات تدخلية والانخراط في صراعات خارجية، نشرت دورية "رؤى استراتيجية" تحليلاً تحت عنوان "النفط والصراع: جاذبية قاتلة؟ العلاقة الارتباطية بين النفط والصراع" كتبه جيمس ماكينلي (McGinley, 2009). سعى كاتب الورقة إلى تقييم فرضية أن وفرة الاحتياطات النفطية قد تكون دافعاً لصراع عسكري، أو أن ندرة تلك الاحتياطات هي أحد العوامل المشجعة على المشاركة في صراعات عسكرية خارجية. فحاول اختبار الافتراض "هل من علاقة ترابطية بين النفط والصراع العسكري والاستقرار السياسي" بالنسبة لأربع فئات أساسية هي: الدول التي تشهد صراعات عسكرية داخل حدودها؛ الدول التي تشارك في صراعات عسكرية خارج حدودها؛ أكبر دول ذات احتياطات نفطية؛ أكبر دول مستوردة للنفط. وخلص ماكينلي بالاعتماد على منهجية إحصائية إلى عدم وجود مؤشرات إحصائية ترابطية تثبت العلاقة بين امتلاك مورد النفط والصراع العسكري، ولكنه وجد علاقة سلبية بين كثافة الصراعات والاستقرار السياسي. كما أكّدت الدراسة أن الدول ذات الوفرة النفطية أو التي تعاني نقصاً في ذلك المورد الاستراتيجي تكون هدفاً أو مشاركاً في صراع عسكري. فأربع دول من سبع عشرة دولة ذات إنتاج مرتفع من النفط شهدت صراعات داخلية في عام 2007، وثلاث دول أخرى تشارك في صراعات عسكرية خارجية. وبالنسبة لأكبر خمس عشرة دولة مستوردة للنفط، فإن ثلاث دول تستضيف صراعات عسكرية، وست دول أخرى تشارك في

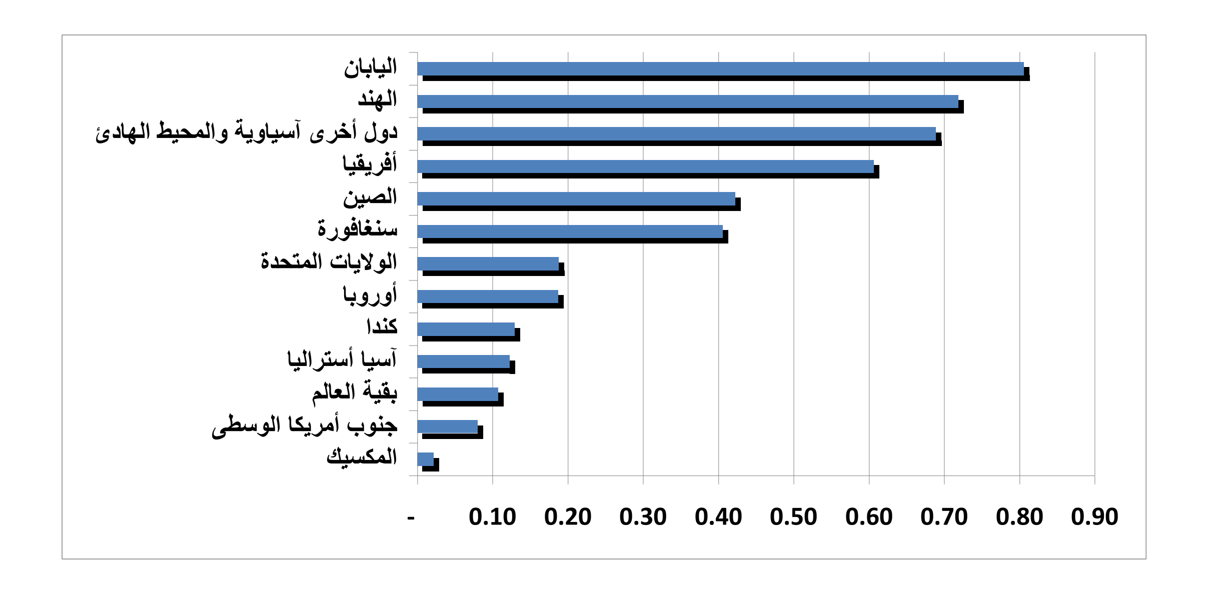
(4) National Intelligence Council.
(5) Global Trends 2025: A Transformed World.

صراع عسكري خارجي. كما يشير كاتب البحث أنه قد تكون هناك مؤشرات أخرى تؤكد العلاقة بين النفط والصراع الدولي لم تتطرق لها دراسته.

وتشير دراسة حديثة نشرتها مؤسسة "راند"[6] (Crane, et al., 2008) صدرت في عام 2008 إلى أن تكلفة حربي الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (حربي العراق 1991 و 2003) كانت تريليون دولار، وتقدّر الدراسة أن أمن الطاقة يشكل ما بين 60 و 70% من الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق سنوياً ما بين 29 و 75 مليار دولار بأسعار عام 2009 على تعزيز أمن النفط في منطقة الشرق الأوسط.

فيما يتعلق بنصيب منطقة الخليج من الواردات الجملية للنفط (أنظر شكل 2) فهو يبلغ في عام 2008 حوالي 81% بالنسبة لليابان و19% لأوروبا الغربية (نسبة في تقلص) و19% للولايات المتحدة الأمريكية (نسبة في تزايد). وهذه التبعية قد يكون لها تأثير كبير على الطريقة التي يحدد بها الغرب أولوياته في مجال الأمن والإجراءات التي سيتخذها إذا ما كانت مصلحته في هذا المجال مهددة.

شكل (2): نصيب الشرق الأوسط من الواردات الجملية لدول العالم، عام 2008



---

[6] Research And Development (RAND).

وبالإضافة إلى الاعتبارات السابق ذكرها، فهناك مخاطر أخرى تهدد الأمن الإنساني وهي كذلك مرتبطة بالثروة النفطية. إنه من المعلوم أن عدم التنوع في هيكل الإنتاج الاقتصادي يمكن أن يمثّل خطراً على استقرار الأمن الاقتصادي واستدامته. فالدول التي تعتمد على قطاع واحد أو على إنتاج واحد تعاني من اقتصاديات هزيلة وهشّة. ويزداد الأمر تعقيداً إذا ما تعلّق الأمر بمورد طبيعي ناضب مثل النفط. وبهذا الخصوص، تكمن أكبر عيوب الاقتصاد الكويتي في اعتماده على مصدر دخل رئيسي وحيد حيث تشكّل مدخولات النفط أكثر من 90% من الإيرادات الإجمالية للدولة (أنظر جدول 2).

جدول (2): إيرادات المالية العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار)

	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008
الإيرادات النفطية	12955.4 (94.4%)	14511.5 (93.6%)	17719.5 (93.1%)	11652.6 (91.9%)
جملة الإيرادات	13728.1	15509.3	19022.6	12678.7

المصدر: وزارة المالية، 2009.

ويتضح من الجدول (3) أدناه أن التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي يعتمد بشكل أساسي على أداء القطاع النفطي. وفيما يتعلق بالقطاعات غير النفطية فهي في غالبيتها قطاعات خدمية غير مؤهلة بشكلها الحالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير متطلبات التنمية المستدامة.

جدول (3): الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية (مليون دينار) لدولة الكويت

	2005	2006	2007
قطاع النفط والمنتجات النفطية	12232.8 (52%)	16478.3 (56%)	17347.6 (55%)
القطاعات غير النفطية	11360.4 (48%)	12991.3 (44%)	14402.5 (45%)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

إضافة إلى ما سبق، تواجه معظم الدول العربية عموماً ودول الخليج العربية بالخصوص شكلاً آخر من أشكال الهشاشة المهددة للأمن الاقتصادي وهي عدم القدرة على ضمان الأمن الغذائي. وقد أشار إعلان الكويت الصادر عن الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي إلى ضرورة تعزيز الأمن الغذائي والمائي لدول المنطقة حيث قلة المساحات الزراعية وانخفاض انتاجيتها وقلة المياه والمساحات الشاسعة من الصحاري. كما أعربت الكويت عن أهمية إنشاء مركز دراسات الأمن الغذائي بهدف تقييم هذه المشكلة ووضع السياسات المناسبة لمواجهتها على المدى المتوسط والبعيد.

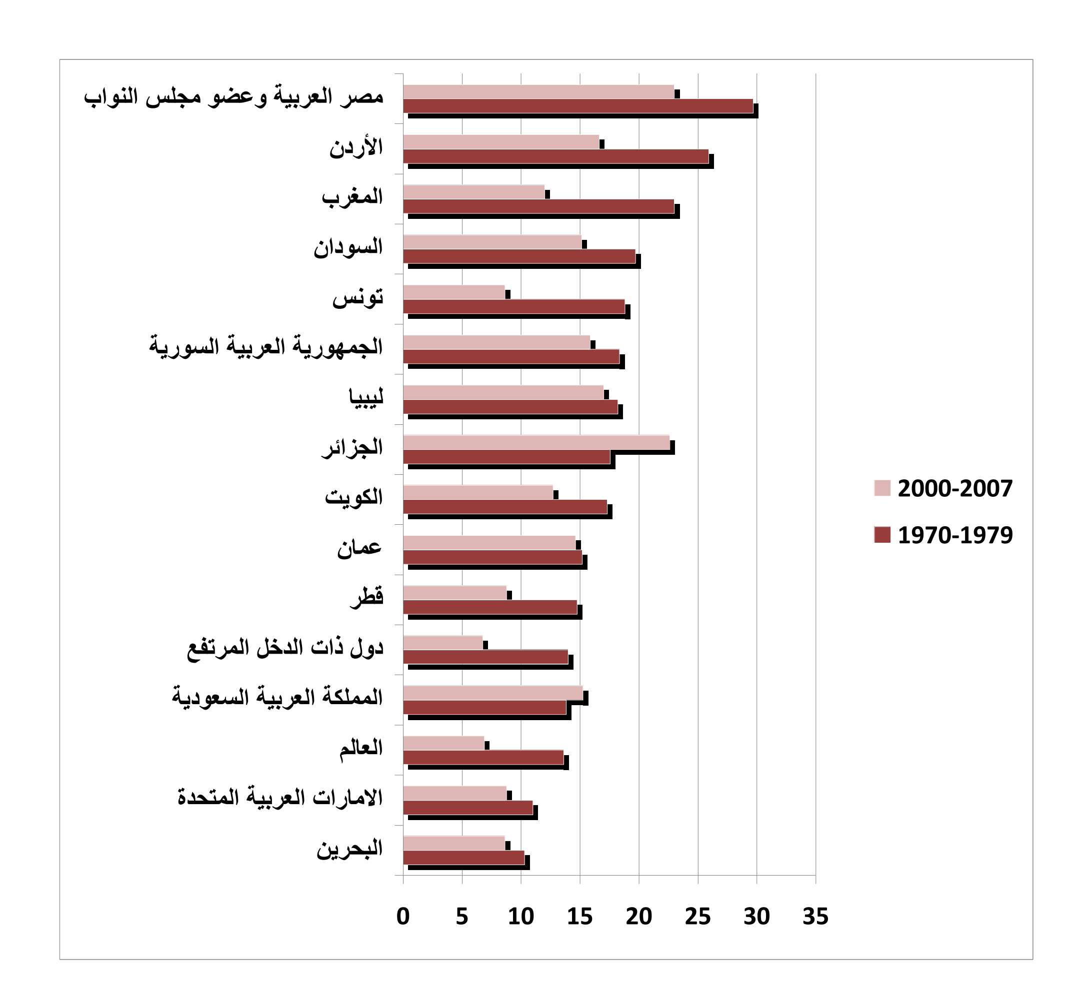
عند الحديث عن الأمن الغذائي، عادة ما يقع التمييز بين مستويين: الأمن المطلق والأمن النسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. فالمقصود بالأمن الغذائي إنما هو الأمن الغذائي النسبي القائم على ثلاثة مرتكزات: وفرة السلع الغذائية الأساسية، وجود تلك السلع في السوق بشكل دائم، وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

ويعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة، بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية والطبيعية، أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي العربي. وقد ساهم عدم نجاعة السياسات الزراعية المتبعة في معظم الدول العربية في توطيد التبعية الغذائية للخارج والابتعاد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري أو القومي. فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة تزيد عن 29% في عام 2007 لتبلغ حوالي 24 مليار دولار. وتمثّل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب حوالي 55% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية مما أثّر سلباً في نسبة الاكتفاء الذاتي الذي لم يتجاوز 48% سنة 2007. وينذر مسار التنمية الزراعية العربية بمزيد من الاعتماد على المصادر الخارجية في تأمين الاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب والزيوت.

وقد يكمن أحد أسباب العجز الغذائي العربي في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار العربية للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية من موارد طبيعية وبشرية ومالية. فقد شاءت الأقدار أن يوجد معظم الموارد الزراعية من مياه وأراضي قابلة للزراعة في دول تتميز بشح مواردها المالية، في حين يتوافر في عدد قليل من الدول العربية ثروة نفطية هائلة يقابلها ندرة وشحّ في المياه وفي الأراضي الصالحة للزراعة. ولكون الموارد

المالية في الدول النفطية عاجزة عن إنتاج ما يكفيها من الغذاء، وبقاء جزء كبير من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغل أو بإنتاجية ضعيفة في الدول الأخرى بسبب ضعف الاستثمارات وشحة تمويلها ، فإنه من الضروري تعجيل التكامل بين هذه الدول من أجل الخروج من العجز الغذائي الذي تعاني منه مجموعة الدول العربية .

شكل (3): واردات الأغذية (% من واردات البضائع)



بالاعتماد على مؤشر حصة واردات الأغذية من مجموعة واردات البضائع كأحد مؤشرات التبعية الغذائية، يتضح من الشكل (3) أعلاه أن كل الدول العربية باستثناء الجزائر والسعودية استطاعت من أن تخفّض من قيمة هذا المؤشر. فلم تعد تمثل الواردات الغذائية في السنوات الأخيرة سواء 13% من مجموع واردات السلع في دولة الكويت وذلك بالمقارنة مع 17% في فترة السبعينات. إلا أن هذه الحصة رغم انخفاضها تبقى أعلى من المتوسط الدولي في نفس الفترة والذي لم يتجاوز 7% .

جدول (4): نسبة التركّز السلعي لواردات الكويت من الغذاء

السلعة	ثلاثة أهم دول	1988	ثلاثة أهم دول	2008
الحيوانات الحية باستثناء الأسماك	• استراليا • الهند • المملكة المتحدة	16.3 15.6 12.1	• الهند • البرازيل • استراليا	16.5 15 8.7
لحوم طازجة ومجمدة ومحفوظة	• الدانمارك • فرنسا • استراليا	25.5 17.6 15.4	• البرازيل • الهند • الولايات المتحدة	59.6 13.4 9
الأسماك وطعام البحر	• الهند • اليابان • المملكة المتحدة	61.9 15 5	• الهند • الفلبين • تايلاند	20.6 17.5 16.5
الحبوب	• الهند • المملكة المتحدة • أستراليا	42.4 15.1 10.4	• الهند • باكستان • ألمانيا	46.2 10.5 5.9
الخضر والفاكهة	• الهند • إيطاليا • أسبانيا	26 15.9 10	• مصر • الأردن • الهند	15.9 11.1 10.4
السكر/ السكريات والعسل	• ألمانيا • فرنسا • المملكة المتحدة	44.5 18 15.2	• الإمارات • ألمانيا • بلجيكا	34.4 9.2 8.8
قهوة وشاي وكاكاو والتوابل	• المملكة المتحدة • الهند • أسبانيا	41.2 25.7 7.1	• سيريلانكا • الهند • المملكة المتحدة	19.6 15.1 10.7

المصدر: محسوبة من قاعدة بيانات ComTrade للأمم المتحدة (قاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية).

كما أنه تتجسّد مخاطر الاعتماد على الاستيراد من الخارج إذا ما اتضح أن ذلك الاستيراد يتألف من سلع غذائية رئيسية للمواطن الكويتي كالحبوب واللحوم والسكّر، وأن نسبة التركز لواردات الكويت من الغذاء (أنظر جدول 4 أعلاه) وفقاً للدول المصدرة، وإن خفّت حدتها، لا يبعث على الارتياح من وجهة نظر الأمن الغذائي.

خامساً– الخاتمة

إن الثروة النفطية الكبيرة لدى عدد من الدول العربية تعطي صورة مضلّلة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في تلك الاقتصادات وما ينتج عنها من تهديد للأمن الاقتصادي

للدول والمواطنين على حدّ سواء. قدمت هذه الورقة بعض الملاحظات حول خاصيتين أساسيتين لهما تأثير كبير على الأمن الاقتصاديٍ بدولة الكويت في ظل التقلبات الإقليمية والدولية وهما هشاشة الاقتصاد المرتبط بالنفط وتداعيات قلة الأراضي الزراعية على الأمن الغذائي. قد لا نجد حلولاً اقتصادية مقنعة ومجدية على الأمن القصير والمتوسط لتحقيق التنوع الاقتصادي للتصدي للهشاشة البنيوية الناجمة عن النمو المرتكز على النفط، وكذلك تحويل أراضي قاحلة إلى مناطق خصبة لتفادي التبعية الغذائية في المواد الأساسية. ولكن لا يمكن نفي الأهمية الاستراتيجية لمثل هذه المشاريع في تحقيق الأهداف الإنمائية والأمن الإنساني.

المراجع

تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

علي عبدالقادر علي، 2010، ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية، ورقة عمل API/WPS 1003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

موقع الإدارة المركزية للإحصاء، http://mopweb4.mop.gov.kw.

وزارة المالية، 2009، بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية ومشروع الميزانية للسنة المالية 2010/2009، دولة الكويت، مارس.

British Petroleum, (2009), Statistical Review of World Energy, Full Report.

Crane, K., A. Goldthau, M. Toman, T. Light, and others, 2009, Imported Oil and U.S. National Security, RAND Corporation.

McGinley, J. E., (2009), Oil and Conflict: Fatal Attraction? A Correlation Examination of Oil Resources and Armed Conflict Strategic Insights, Vol. VIII, Issue 5, December.

National Intelligence Council, (2008), Global Trends 2025: A Transformed World, November.

UN ComTrade Database.

Previous Publications

No	Author	Title
API/WPS 9701	جميل طاهر	النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية : الفرص والتحديات
API/WPS 9702	Riad Dahel	Project Financing and Risk Analysis
API/WPS 9801	Imed Limam	A SOCIO-ECONOMIC TAXONOMY OF ARAB COUNTRIES
API/WPS 9802	محمد عدنان وديع بلقاسم العباس	منظومات المعلومات لأسواق العمل لخليجية
API/WPS 9803	Adil Abdalla	The Impact of Euro-Mediterranean Partnerships on Trade Interests of the OIC Countries
API/WPS 9804	رياض دهال حسن الحاج	حول طرق الخصخصة
API/WPS 9805	Ujjayant Chakravorty Fereidun Fesharaki Shuoying Zhou	DOMESTIC DEMAMD FOR PETROLEUM PRODUCTS IN OPEC
API/WPS 9806	Imed Limam Adil Abdalla	Inter-Arab Trade and the Potential Success of AFTA
API/WPS 9901	Karima Aly Korayem	Priorities of Social Policy Measures and the Interset of Low-Income People; the Egyptian Case
API/WPS 9902	Sami Bibi	A Welfare Analysis of the Price System Reforms' Effects on Poverty in Tunisia
API/WPS 9903	Samy Ben Naceur Mohamed Goaied	The Value Creation Process in The Tunisia Stock Exchange
API/WPS 9904	نجاة النيش	تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية
API/WPS 9905	Riad Dahel	Volatility in Arab Stock Markets
API/WPS 9906	Yousef Al-Ebraheem Bassim Shebeb	IMPORTED INTERMEDIATE INPUTS: IMPACT ON ECONOMIC GROWTH
API/WPS 9907	Magda Kandil	Determinants and Implications of Asymmetric Fluctuations: Empirical Evidence and Policy Implications Across MENA Countries
API/WPS 9908	M. Nagy Eltony	Oil Price Fluctuations and their Impact on the Macroeconomic Variables of Kuwait: A Case Study Using a VAR Model
API/WPS 9909	علي عبد القادر	إعادة رؤوس الأموال العربية إلى الوطن العربي بين الأماني والواقع
1API/WPS 000	محمد عدنان وديع	التنمية البشرية ، تنمية الموارد البشرية والإحلال في الدول الخليجية
2API/WPS 000	محمد ناجي التوني	برامج الأفست : بعض التجارب العربية
API/WPS 0003	Riad Dahel	On the Predictability of Currency Crises: The Use of Indicators in the Case of Arab Countries
API/WPS 0004	نسرين بركات عـــــــادل العلـــــــــــــي	مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية

No	Author	Title
API/WPS 0101	Imed Limam	Measuring Technical Efficiency Of Kuwaiti Banks
API/WPS 0102	Ali Abdel Gadir Ali	Internal Sustainability And Economic Growth In The Arab States
API/WPS 0103	Belkacem Laabas	Poverty Dynamics In Algeria
4API/WPS 010	محمد عدنان وديع	التعليم وسوق العمل : ضرورات الاصلاح –حالة الكويت
API/WPS 0105	محمد ناجي التوني	دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية
6API/WPS 010	نجاة النيش	الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة : آفاق ومستجدات
API/WPS 0107	Riad Dahel	Telecommunications Privatization in Arab Countries: An Overview
8API/WPS 010	علي عبد القادر	أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري
0201API/WPS	أحمد الكواز	مناهج تقدير المداخيل المختلطة في الأقطار العربية
2020API/WPS	سليمان شعبان القدسي	الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي
3020API/WPS	Belkacem Laabas and Imed Limam	Are GCC Countries Ready for Currency Union?
4020API/WPS	محمد ناجي التوني	سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية : تحليل للتجربة الكويتية
5020API/WPS	Mustafa Babiker	Taxation and Labor Supply Decisions: The Implications of Human Capital Accumulation
6020API/WPS	Ibrahim A. Elbadawi	Reviving Growth in the Arab World
7020API/WPS	M. Nagy Eltony	The Determinants of Tax Effort in Arab Countries
0208API/WPS	أحمد الكواز	السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري
9020API/WPS	Mustafa Babiker	The Impact of Environmental Regulations on Exports: A Case Study of Kuwait Chemical and Petrochemical Industry
3010API/WPS	Samir Makdisi, Zeki Fattah and Imed Limam	Determinants Of Growth In The Mena Countries
3020API/WPS	طارق نوير	دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"
3030API/WPS	M. Nagy Eltony	Quantitative Measures of Financial Sector Reform in the Arab Countries
3040API/WPS	Ali Abdel Gadir Ali	Can the Sudan Reduce Poverty by Half by the Year 2015?
3050API/WPS	Ali Abdel Gadir Ali	Conflict Resolution and Wealth Sharing in Sudan: Towards an Allocation Formula
3060API/WPS	Mustafa Babiker	Environment and Development in Arab Countries: Economic Impacts of Climate Change Policies in the GCC Region
3070API/WPS	Ali Abdel Gadir Ali	Globalization and Inequality in the Arab Region
3080API/WPS	علي عبد القادر علي	تقييم سياسات وإستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية

No	Author	Title
API/WPS 0401	Belkacem Laabas and Imed Limam	Impact of Public Policies on Poverty, Income Distribution and Growth
API/WPS 0402	Ali Abdel Gadir Ali	Poverty in the Arab Region: A Selective Review
API/WPS 0403	Mustafa Babiker	Impacts of Public Policy on Poverty in Arab Countries: Review of the CGE Literature
API/WPS 0404	Ali Abdel Gadir Ali	On Financing Post-Conflict Development in Sudan
1050API/WPS	Ali Abdel Gadir Ali	On the Challenges of Economic Development in Post-Conflict Sudan
1060API/WPS	Ali Abdel Gadir Ali	Growth, Poverty and Institutions: Is there a Missing Link?
2060API/WPS	Ali Abdel Gadir Ali	On Human Capital in Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Results
3060API/WPS	Ahmad Telfah	Optimal Asset Allocation in Stochastic Environment: Evidence on the Horizon and Hedging Effects
0460API/WPS	Ahmad Telfah	Do Financial Planners Take Financial Crashes In Their Advice: Dynamic Asset Allocation under Thick Tails and Fast volatility Updating
0701API/WPS	Ali Abdel Gadir Ali	Child Poverty: Concept and Measurement
0702API/WPS	حاتم مهران	التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي
0801API/WPS	Weshah Razzak	In the Middle of the Heat The GCC Countries Between Rising Oil Prices and the Sliding Greenback
2080API/WPS	Rabie Nasser	Could New Growth Cross-Country Empirics Explain the Single Country Growth of Syria During 1965-2004?
3080API/WPS	Sufian Eltayeb Mohamed	Finance-Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model
4080API/WPS	Weshah Razzak	Self Selection versus Learning-by-Exporting Four Arab Economies
0805API/WPS	رشا مصطفى	اتفاقية أغادير: نحو بيئة أعمال أفضل
0806API/WPS	Mohamed Osman Suliman & Mahmoud Sami Nabi	Unemployment and Labor Market Institutions: Theory and Evidence from the GCC
0901API/WPS	Weshah Razzak & Rabie Nasser	A Nonparametric Approach to Evaluating Inflation-Targeting Regimes
0902API/WPS	Ali Abdel Gadir Ali	A Note on Economic Insecurity in the Arab Countries
0903API/WPS	وشاح رزاق	الأزمة المالية الحالية
0904API/WPS	Ali Abdel Gadir Ali	The Political Economy of Inequality in the Arab Region and Relevant Development Policies
0905API/WPS	Belkacem Laabas Walid Abdmoulah	Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments

No	Author	Title
0906API/WPS	Ibrahim Onour	North Africa Stock Markets: Analysis of Unit Root and Long Memory Process
0907API/WPS	Walid Abdmoulah	Testing the Evolving Efficiency of 11 Arab Stock Markets
0908API/WPS	Ibrahim Onour	Financial Integration of North Africa Stock Markets
0909API/WPS	Weshah Razzak	An Empirical Glimpse on MSEs Four MENA Countries
0910API/WPS	Weshah Razzak	On the GCC Currency Union
0911API/WPS	Ibrahim Onour	Extreme Risk and Fat-tails Distribution Model: Empirical Analysis
0912API/WPS	Elmostafa Bentour Weshah Razzak	Real Interest Rates, Bubbles and Monetary Policy in the GCC countries
1001API/WPS	Ibrahim Onour	Is the high crude oil prices cause the soaring global food prices?
1002API/WPS	Ibrahim Onour	Exploring Stability of Systematic Risk: Sectoral Portfolio Analysis
1003API/WPS	علي عبدالقادر علي	ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية
1004API/WPS	أحمد الكواز	بعض مفاهيم التدريب مع إشارة للمعالجة النظرية الاقتصادية
1005API/WPS	بلقاسم العباس وشاح رزّاق	Taxes, Natural Resource Endowment, and the Supply of Labor: New Evidence.
1006API/WPS	رياض بن جليلي عادل عبدالعظيم	Tourism in Arab South Mediterranean Countries: The Competitiveness Challenge
1007API/WPS	Riadh Ben Jelili	Conventional and Corrected Measures of Gender-related Development Index (GDI):What Happens to the Arab Countries Ranking?
1008API/WPS	أحمد الكواز	هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة
1009API/WPS	Ibrahim Onour	The Global Financial Crisis and Equity Markets in Middle East Oil Exporting Countries
1010API/WPS	Walid Abdmoulah Belkacem Laabas	Assessment of Arab Export Competitiveness in International Markets using Trade Indicators
1011API/WPS	Hadeel Abu Loghod	Do Islamic Banks Perform Better than Conventional Banks? Evidence from Gulf Cooperation Council countries
API/WPS 1012	Ibrahim Onour Abdelgadir Abdalla	Efficiency of Islamic Banks in Sudan: A Non-Parametric Approach
API/WPS 1013	Riadh Ben Jelili	Firm Heterogeneity and Productivity: The Contribution of Microdata